

مدى أثر الإصلاحات الاقتصادية والضريبية على الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2007)

صدوقي عبد الحفيظ¹

ملخص

إن التحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري التي أدت إلى انتقاله من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق تطلبت إحداث تغييرات جذرية في مجال تحصيل الإيرادات ومستوياتها ومصادرها والمعلومات عنها، وهو ما أدى إلى وضع إطار مؤسسي، وسن قوانين جبائية جديدة، وإدخال طرق جديدة على الإدارة الضريبية، أي أنه كان لابد من إقامة نظام ضريبي جديد يتكيف مع معطيات السوق والمنافسة داخليا وخارجيا.

وقد كان من بين الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذا النظام زيادة حصيله الجباية العادية إلى أعلى مستوى ممكن للحد من اعتماد موازنة الدولة على الجباية البترولية. وقد حاول هذا البحث التعرف على مدى نجاح الإصلاحات الضريبية في تطوير الجباية العادية من خلال تتبع التطورات الحاصلة فيها وفي مكوناتها خلال الفترة 1990 - 2007 وهي فترة كافية للتأكد من درجة تحقيق أهداف تلك الإصلاحات.

كلمات مفتاحية: جباية عادية، جباية بترولية، جباية الدول، اتفاقية الاستعداد الائتماني، وبرنامج التعديل الهيكلي.

مقدمة:

إن الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفت الجزائر، ابتداء من المنتصف الثاني من الثمانينات، اتسمت بتعطّل أو توقف للمؤسسات الإنتاجية العمومية، التي صارت تستخدم على العموم نصف أو ثلث طاقتها الإنتاجية، مع ارتفاع تكاليف إنتاجها نتيجة ارتفاع أعبائها تجاه البنوك وارتفاع فائض العمالة، وقد ترافق ذلك باختلالات على المستوى

¹ أستاذ مكلف بالدروس بالمدرسة العليا للتجارة بالجزائر.

الكلي، تمثلت في حدوث عجوزات في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والموازنة العامة، ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات التضخم وشحة النقد الأجنبي، وقد زاد الطين بلة ثقل عبء المديونية الخارجية التي حان أداء استحقاق خدماتها في تلك الفترة.

لقد تزامنت تلك الظروف التي عرفت الجزائر مع انهيار المنظومة السياسية والاقتصادية للدول الاشتراكية التي شرعت في التحول نحو اقتصاد السوق، وأمام هذه الوضعية الصعبة اضطرت الجزائر إلى التوجه إلى المؤسسات الدولية من أجل الاقتراض والانفتاح الاقتصادي الذي يفرض بالضرورة تغيير نمط النظام النقدي والتجاري والجباي للتكيف مع المنافسة الاقتصادية في الداخل والخارج.

إن الإصلاح الضريبي يقع في قلب الإصلاح الاقتصادي، ولذلك عملت الجزائر على تغيير نظامها الضريبي ابتداء من نهاية الثمانينات ودخلت تلك الإصلاحات حيز التطبيق منذ 1992 على أساس قواعد السوق في ظل منافسة شرسة وعولمة لا تقف أمامها الحدود الجغرافية، ومن متطلبات الإصلاحات في النظام الضريبي، الشروع في إصلاح الإدارة الضريبية لرفع كفاءتها من أجل توسيع الوعاء الضريبي ورفع حصيللة الجباية لمواجهة عجز الموازنة العامة التي كانت تعتمد بنسبة كبيرة منها على حصيللة الجباية البترولية ضمن هذا المنظور تأتي إشكالية هذا البحث والتي نلخصها في هذا التساؤل العام الرئيس التالي:

هل حدث تطور حقيقي يعتد به: للجباية العادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية عامة والإصلاحات الضريبية خاصة خلال المرحلة (1990-2007)؟

ويندرج تحت هذا السؤال، سؤال فرعي آخر نطرحه على الشكل التالي: هل مكنت الإصلاحات الضريبية من زيادة حصيللة الجباية العادية بمكوناتها المختلفة، بما يوفر الموارد اللازمة للموازنة العامة لتلبية حاجات الحكومة لمواجهة الإنفاق العام، دون الارتهاان للجباية البترولية التي ترتبط بتقلبات سعر البترول في الأسواق الدولية؟

ويهدف البحث إلى الإجابة عن هذين السؤالين، انطلاقا من افتراض أنه لم يحدث تحسن ملحوظ في الحصيللة الجبائية، وما زالت جباية الدولة تعتمد بنسبة كبيرة على الجباية البترولية لتغطية النفقات العامة، بأنواعها المختلفة، رغم الإصلاحات الضريبية التي شرع في تطبيقها منذ 1992 أي منذ 18 عاما.

يتبع البحث منهجا وصفيا تحليليا لتأكيد أو نفي الفرضية السابقة، معتمدا على دراسات وبحوث ميدانية حول الإصلاحات الاقتصادية والضريبية في الجزائر، وعلى البيانات الرسمية المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والجبائية خلال الفترة 1990-2007.

أولاً: بعض دواعي الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

منذ منتصف عقد الثمانينات، من القرن الماضي دخل النظام الاقتصادي الجزائري في أزمة هيكلية، أثرت بشكل كبير على الأسلوب الذي كان يتبعه في تسيير الاقتصاد بصفة عامة، وتسيير الموازنة العامة بصفة خاصة، وتعود جذور تلك الأزمة إلى عوامل خارجية، وعلى رأسها الانخفاض الحاد في قيمة أسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ انخفض سعر البرميل من البترول من 28.10 دولار سنة 1985 إلى 12.97 دولار عام 1986، أي انخفاض بنسبة 116.65%، ثم ارتفع بعد ذلك إلى 18.95 دولار عام 1987، ليعاود الانخفاض مرة ثانية إلى مستوى 14.24 دولار عام 1988 بنسبة قدرت بـ 33.08%. ولقد وصل سعر البترول سنة 1981 أعلى قيمة بسعر 37.5 دولار، ليستقر بعد ذلك في السنتين الموالتين عند 34 دولار⁽¹⁾، ومنذ ذلك الوقت وهو يواصل انخفاضه حتى سنة 1986، وقد كان لذلك الانخفاض تداعيات كبيرة على الموازنة العامة التي كانت تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، فهذه الأخيرة بلغت سنة 1981 أوجهاً بقيمة 50954 مليون دج، لتتخفّض 21439م دج ثم إلى 20479م دج خلال عامي 1986 و 1987 على الترتيب⁽²⁾.

والعامل الخارجي الثاني الذي زاد من الأزمة تفاقمها، هو انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الصعبة الأوروبية (الدوتش مارك، والفرنك، والجنيه الإسترليني... الخ) والين الياباني.

وأما العامل الخارجي الثالث، فيتمثل في تزايد مبالغ المديونية الخارجية على الجزائر، والتي حانت آجال تسديدها مع خدماتها، وهو ما أدى إلى استنزاف احتياطات الجزائر من وسائل الدفع الخارجية، وبالتالي حدوث العجز في ميزان مدفوعاتها. وأما العوامل الداخلية لتلك الأزمة فتتمثل فيما يلي⁽³⁾:

- 1 - وجود فائض في السيولة داخل الاقتصاد الجزائري، وهذا يعود:
أولاً: إلى العجز المسجل في الموازنة العامة قدر بـ 9.5 مليار دولار أمريكي.
ثانياً: نشاط اقتصادي بعيداً عن النظام المصرفي، إذ أن 50% من الكتلة النقدية، أي ما يعادل 170 مليار دينار كانت متداولة خارج الجهاز المصرفي في نهاية عام 1990⁽⁴⁾.
ثالثاً: وجود فائض في السيولة نتيجة تطور الأجور، مرفوعة بإنتاجية متدنية، ومع وجود كذلك فائض في أرباح النشاط الإنتاجي الخاص في ظل تأطير جبائي ضعيف.

2 - وجود طلب زائد تغذيه كمية نقود هامة متداولة، ووجود مداخيل أجرية موجهة للاستهلاك، مصاحبة بانخفاض في المعروض من السلع الاستهلاكية الضرورية، مما أدى إلى ندرة السلع الاستهلاكية في السوق وظهور الضغوط التضخمية، وذلك بسبب جمود العرض الكلي، ويرجع جمود العرض إلى عاملين هما:

أولاً: انخفاض إنتاجية العمل ورأس المال في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي بسبب فائض العمالة في المؤسسات، وتدني استخدام الطاقات الإنتاجية المتوفرة.
ثانياً: نشاط إنتاجي للمؤسسات يتوقف على ما تستورده هذه المؤسسات من المواد الأولية والسلع الوسيطة، وهذا ما كان يتطلب أموالاً باهظة بالعملة الصعبة.

3 - تزايد الإنفاق العام نتيجة زيادة السكان، وارتفاع حجم النفقات الإدارية للدولة والنفقات على الخدمات العمومية وعلى البنية التحتية، والنفقات التحويلية، ومما زاد من تفاقم الوضع هو ظهور الضغوط التضخمية، وبالتالي عجزت الإيرادات العامة عن مواكبة تزايد الإنفاق العام مع وجود نظام جبائي غير ملائم، وهو ما جر إلى اختلال في الموازنة العامة واختلال مالي على المستوى الدولي. لقد اتضح جلياً عدم نجاعة النهج المتبع في تسيير الاقتصاد، ولا يمكن تفعيل النظام الاقتصادي الإداري أو المركزي، خاصة مع ظهور العولمة التي أصبحت تمس عدة قطاعات اقتصادية عديدة وتؤثر على استقلالها الذاتي⁽⁵⁾.

ثانياً: بداية عملية التحول الاقتصادي

1 - النقطة الفاصلة بين نهاية نظام "التخطيط المركزي"، وبداية بناء نظام جديد يستند إلى "اقتصاد السوق"، لم تكن واحدة في عموم الدول الاشتراكية، فالتغيرات الجوهرية في المجال الاقتصادي كانت تمتد إلى سنوات الثمانينات⁽⁶⁾.

وفي معرض تناول عملية التحول الاقتصادي، تتباين المصادر في تشخيص الانطلاقة الفعلية لهذه العملية، بعضها يبدأ بعام 1989 (نسبة للتغيرات الاقتصادية والسياسية في بولندا)، وأخرى بعام 1990 (وهو تاريخ هدم جدار برلين)، وثالثة بعام 1991 (وهو تاريخ تفكك الاتحاد السوفيتي إلى 15 جمهورية مستقلة)، ومهما كانت فترة البداية، فعملية التحول في تلك الدول - والجزائر واحدة منها - تمثلت في تغيرات اقتصادية (التخلي عن

نظام التخطيط المركزي وتبني نظام السوق)، وتغيرات سياسية (من نظام الحزب الواحد إلى التعددية)⁽⁷⁾.

2 - مفهوم التحول:

لا يوجد مفهوم واحد متفق عليه بين الباحثين، ولذلك سنقتصر على واحد منها نراه معبراً أكثر على مفهوم عملية التحول الاقتصادي، ألا وهو مفهوم التحول عند "شومبيتر" عبارة عن (الهدم البناء creative and destruction)، مما يعني أن التحول عملية تتوثر مستمرة داخل الهيكل الاقتصادي، تشويه مستمر للنظام القديم وبناء مستمر لنظم جديد⁽⁸⁾.

ثالثاً: مشورة خبراء صندوق النقد الدولي للقيام بعملية التحول إلى اقتصاد السوق

يمكن عرض هذه المشورة باختصار في النقاط التالية:⁽⁹⁾

1 - تخفيض قيمة العملة، إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي، تحرير الاستيراد، رفع سعر الفائدة المدينة والدائنة، إعطاء مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الأجنبي، ضمان حرية تحويل الأرباح للخارج وتقليص نمو القطاع العام، وإعطاء دفعة قوية لنشاط القطاع الخاص، وإعطاء حرية أوسع لقوى السوق.

2 - وأما التحول في المالية العامة، فيمكن إجمالها كالتالي⁽¹⁰⁾:

- تقليل عجز الموازنة العامة عن طريق تخفيض الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وزيادة الضرائب، وإلغاء الدعم عن السلع التموينية، أي إلغاء توفير ضمانات سخية لمستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع، وبدلاً من ذلك ينبغي تدعيم الحكومة المسؤولة الشخصية عن الدخل والرفاهية.

- تحويل دور الإنفاق العام بما يتلاءم مع اقتصاد السوق، ولأجل ذلك يتعين اتخاذ بعض الإجراءات⁽¹¹⁾.

- تجميد الأجور والعلاوات الاجتماعية، وقف ضمانات التشغيل، تريح العمال الزائدين عن الخدمة، وإعادة النظر في التأمينات الاجتماعية، والتخلص من الدعم الاقتصادي للوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام، والقيام بعملية الخصخصة لها وتقليص الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، كالصحة والتعليم...

3 - تحويل نظام الضرائب: بالقيام بعملية تحويل الإدارة الضريبية، وذلك بالقيام بالإجراءات التالية⁽¹²⁾:

- الحزم في تنفيذ الإجراءات الضريبية.
- تحديد وتسجيل دافعي الضرائب الجدد باستخدام أحدث الأجهزة.
- تقوية التشريع الضريبي.
- سد الثغرات في التشريع الضريبي.
- الاهتمام بجمع المتأخرات الضريبية.
- إقامة نظم ضريبية تقوم على أسس اقتصادية تلائم اقتصاد السوق وتعتمد على ما يلي⁽¹³⁾:

- ☐ ضرائب الدخل (على الأفراد وبدرجة أقل على المشروعات)
- ☐ ضرائب القيمة المضافة.
- ☐ ضرائب الأجور.
- ☐ رسوم محدودة.
- ☐ بعض الضرائب على الثروات.
- ☐ إحلال ضرائب القيمة المضافة (TVA) محل ضرائب رقم الأعمال.
- ☐ إحلال ضريبة رقم الأعمال، وضريبة دخل الشركات محل ضرائب المشروعات، والتحول نحو الضرائب على الأفراد بدلا من ضرائب العمل.

4 - أهداف الضرائب: ولأن أهداف الضرائب متعددة وتشمل⁽¹⁴⁾:

- 1 - الأهداف الاقتصادية: كتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، ومحاربة الضغوط التضخمية، والمحافظة على قيمة النقود الوطنية، وتحقيق التوازن القطاعي والجهوي للاستثمار، وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية، والمساهمة في تحقيق التشغيل الكامل في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتحقيق فشل السوق.
- 2 - الأهداف الاجتماعية: كتحقيق حدة التفاوت بين الدخل والثروات، وضبط النمو الديمغرافي، وتقليل استهلاك السلع غير المرغوب فيها، ومعالجة مشاكلها البيئية.

3 - الأهداف السياسية: كتحقيق أهداف سياسية معينة في الداخل، من خلال تمييز المعاملة الضريبية بين الطبقات، أو من أجل استخدام الضريبة كأداة لتعزيز السلطة، أو لتحقيق أهداف بين الدول من خلال تسهيل أو للحد من التبادل بين بعض الدول.

4 - الأهداف المالية: كتوفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة. وصندوق النقد الدولي لا يعطي الاعتبار الاجتماعية أهمية كبيرة، ويرى أنه لا يجب أن تدخل في الحساب عند صياغة نظام الضرائب على الدخل الشخصي، فهو يرى أنه لا يجوز استخدام النظام الضريبي لتحقيق العديد من الأهداف، ويرى أن الوظيفة الأساسية للنظم الضريبية هي إمداد الحكومة بالإيراد اللازم لتنفيذ تعهداتها المختلفة⁽¹⁵⁾.

رابعاً: الإصلاحات الاقتصادية الأولى في الجزائر (مقدمات التحول 1989-1993)

نظراً لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال الفترة (1989-1986)، كارتفاع عجوزات موازين الميزانية العامة، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات نتيجة تدني سعر البترول من جهة، وسعر الدولار، وزيادة خدمات الدين الخارجي التي أصبحت تستحوذ على أكثر من 80% أو أكثر من 70% من مداخل الصادرات. وأمام هذا الوضع الصعب والخطير، لم يكن أمام متخذي القرار إلا خيار واحد هو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

1 - اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 30 ماي 1989:

فلقد قامت السلطات الجزائرية بالتوجه إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية، متمثلة في صندوق النقد الدولي (FMI)، والبنك الدولي (BM)، إذ أبرمت أول اتفاقية للاستعداد الائتماني (Stand by) في 30 ماي 1989، وقد كان الهدف من ذلك الاتفاق هو القيام بإدارة صارمة لجانب الطلب، بالاعتماد على مجموعة من التدابير: إتباع سياسة نقدية انكماشية، الحد من عجز الموازنة العامة بغرض إصلاح أوضاع المالية العامة، وكذا تخفيض سعر العملة الوطنية وتحرير الأسعار. ووفقاً لهذا الاتفاق حصلت الجزائر على 155.5 مليون وحدة سحب خاصة، وهو ما يقابل سحب 25% من حصتها غير المشروطة، والتي تمثل حوالي 900 مليون دولار أمريكي، كما استفادت الجزائر أيضاً من قرض قدمه صندوق النقد الدولي بقيمة 315.2 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما

يعادل 1824.31 مليون دولار، في إطار التمويل التعويضي من أجل التخفيف من عبء المديونية الخارجية، وقد حدد أجل استحقاق هذا الدين بفترة تمتد ما بين 3 إلى 5 سنوات، وقد حصلت الجزائر في نفس السنة على قرض من البنك العالمي قدر بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي لدعم الإصلاحات الاقتصادية⁽¹⁶⁾.

وتنفيذا لتلك الاتفاقية، قامت الجزائر بتحرير الأسعار، وإلغاء الدعم المقدم لكثير من السلع والخدمات، وتقليص الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، تقليص نفقات الإدارة العامة، الضغط على التوظيف في القطاع الحكومي، تحرير أسعار خدمات المؤسسات العمومية وإعطاء هذه المؤسسات استقلاليتها. كما قامت السلطات الجزائرية بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 28.7% بين عامي 1988 و 1989، لينتقل سعر الدولار من 5.9 دينار عام 1988 إلى 7.6 دينار عام 1989، وذلك نظرا للتدهور الحاصل في الاحتياطي من العملة الصعبة.

ومن أجل التحكم في التضخم أكثر، قامت السلطات بإصلاح مصرفي وإعطاء استقلالية أكثر للبنك المركزي، كما جاء ذلك في قانون النقد والقرض⁽¹⁷⁾، الذي كان يهدف إلى تنظيم شؤون النقد، وتحديد مهام الجهاز المالي للقطاع العمومي، وقد صدر ذلك بتاريخ 14 أفريل 1990.

وتخفيض قيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى استهدافه لتحجيم الواردات، وزيادة الصادرات لمعالجة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فإنه يهدف كذلك إلى زيادة الحصيلة المتأتية من الجباية البترولية، ومن ثم التخفيف من العجز في الموازنة العامة.

ويبقى السؤال المطروح: ما هي النتائج المحصل عليها من الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي؟

وقد كان من بين نتائج الاتفاق الاستعدادي الائتماني، الأول انخفاض العجز في الموازنة العامة ما بين 1989 و 1990، ليصبح الرصيد موجبا عام 1990، كما انخفض مؤشر السيولة للاقتصاد. وصار رصيد الميزان التجاري موجبا وانخفض العجز في ميزان المدفوعات، وقد تعود نسبة من تلك النتائج إلى التحسن الحاصل في سعر البرميل من البترول سنة 1990.

2 - اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (3 جوان 1991):

هو برنامج تثبيت بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق خاصة، موزعة على أربعة شرائح (75 مليون وحدة DTS)، بحيث كل دفعة تعادل 101 مليون دولار. كما حصلت الجزائر أيضا على قرض في إطار تسهيل التمويل التعويضي قدره 210 وحدة سحب خاصة (DTS)، في حالة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد استعملت ثلاث شرائح وتم تجميد الرابعة نتيجة إحساس الصندوق بعدم وفاء السلطات الجزائرية بالتزاماتها المعبر عنها في رسالة النية⁽¹⁸⁾.

وكان هذا الاتفاق حسب رسالة حسن النية الموجهة إلى الصندوق في 27 أفريل 1991، يهدف إلى ما يلي⁽¹⁹⁾:

- تقليص دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وسعيها لتنشيط دور المؤسسات العامة والخاصة في تنويع الصادرات، بغرض تقليص هشاشة التوازنات المالية.
- تقليص التثوهات في الاستهلاك والادخار، وإلغاء التنظيم الإداري للأسعار وسعر الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية مدعم أكثر بقابلية تحويل الدينار.
- مواصلة إصلاح النظام البنكي والنظام الجبائي والجمركي، وذلك بمساعدة البنك العالمي.

وبتاريخ 30 سبتمبر 1991، توجهت الجزائر بتحرير رسالة حسن نية ثانية، تقوم على تحرير الأسعار من أجل تخفيض العجز في الموازنة العامة، وبطبيعة الحال فإن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التخلي عن الدعم المقدم للسلع والخدمات، بما في ذلك السلع ذات الاستهلاك الواسع، وقد رفض صندوق النقد الدولي أن يقدم للجزائر الشطر الرابع المحدد بـ 75 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، وذلك يعود إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، من أجل رفع الأجور ووضع قانون الشبكة الاجتماعية للأسر قصد التخفيف من التوتر الاجتماعي، فقد حاولت الحكومة آنذاك⁽²⁰⁾ أن تقوم بتصحيح هيكل للاقتصاد، يعتمد على الموارد الوطنية المتاحة لتجنب الرضوخ إلى مطالب صندوق النقد الدولي. ومع الأسف فإن ذلك لم يتحقق بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك، والتي أضعفت قدرة المفاوض الجزائري أمام المؤسسات الدولية.

خامسا: إصلاح النظام الضريبي

1 - الهدف العام لإصلاح النظام الضريبي هو وضع نظم ضريبية تقوم على معايير اقتصادية، تشبه النظم الضريبية المتبعة في الدول التي تسير وفق اقتصاد السوق، وتعتمد على ما يلي⁽²¹⁾:

- 1 - ضرائب الدخل (على الأفراد وبدرجة أقل على المشروعات).
- 2 - ضرائب القيمة المضافة TVA.
- 3 - ضرائب الأجور.
- 4 - رسوم محدودة.
- 5 - بعض الضرائب على الثروات .

ففي أوضاع تحول الدول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، يكون إصلاح الإدارة الضريبية هو العنصر المكمل والملازم للتغيرات في السياسة الضريبية، في إطار الإصلاح المؤسسي في مجال المالية العامة. فعند التحول نحو اقتصاد السوق، تصبح الموارد والمعلومات نادرة نسبيا ويزداد عدد الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي عدد الخاضعين للضريبة، وتزداد حالة التهرب الضريبي... وفي مقابل ذلك على الحكومات تطبيق عدد متنوع من الضرائب الجديدة، كما أن عليها في نفس الوقت أن تقوم بتحديث نظم تصنيف الفئات الجديدة من مولي الضرائب، وأشكال النشاط الاقتصادي التي تبرز، وعموما يشمل إصلاح الإدارة الضريبية نطاقا واسعا من الأنشطة والآليات والإجراءات النوعية، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة عناصر هي:

- تنظيم الإدارة الضريبية: وفي هذا الصدد نجد أن عموم الاقتصاديات المتحولة تفتقر إلى كفاءة التنظيم، وهذا ناتج عن عدم كفاية القدرات المؤهلة، وسوء التدريب، وانخفاض الأجور والفساد الإداري.

- النظم والإجراءات: هناك صعوبة في احتواء وفرض الضرائب على كثير من المشروعات الخاصة، ولاسيما الصغيرة منها، وكذلك ضعف الإجراءات الخاصة بالتقديرات الذاتية للضرائب واقتطاعها من المنبع وسدادها للدولة.

- تنفيذ القوانين الضريبية: هناك ضعف فعالية القوانين المتعلقة بعدم الامتثال للضريبة، وتدخل القضاء، وإمكانية الوصول إلى الودائع المصرفية للمولين، وتبني أساليب

المصادر، وبيع الممتلكات في بعض الأحيان... وعموما لوحظ لدى الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق إدارة ضريبية نسبيا ضعيفة الصلة بالإصلاحات، حيث كان هناك تقدم بطيء بسبب التعاملات غير النقدية، وضعف الإطار التشريعي للإدارة الضريبية، والافتقار إلى الكفاءات المدربة على تصميم وإدارة النظم الضريبية، فضلا عن ضعف الدعم السياسي لتلك الإصلاحات⁽²²⁾.

2 - إصلاح النظام الضريبي في الجزائر: لقد تمت تحسينات عديدة على النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (1963-1990)، ولكن ظل هذا النظام يتصف بالجمود وعدم الفعالية، فقد أخذت الضرائب الصفة القمعية على العموم خلال تلك الفترة، وقد تسببت في تثبيط النشاط الاقتصادي، وزيادة أعباء العملية الإنتاجية، ومن ثم المساهمة في ارتفاع المستوى العام للأسعار. لقد شرع في الإصلاح الضريبي ابتداء من عام 1987 بشكل عميق، وذلك لتخطي السلبات أو النقائص التي كان يتسم بها النظام الضريبي.

1.2 - دواعي الإصلاح الضريبي: ويمكن إجمال الأسباب التي دعت إلى هذا الإصلاح فيما يلي:

1 - جمود وثقل النظام الضريبي: عجز النظام الضريبي عن الزيادة في الإيرادات الضريبية بطريقة لا ترفع من تكاليف الإنتاج من جهة، وتكون سهلة التحصيل الضريبي.

2 - نظام ضريبي معقد: وهذا مرده إلى تكوين هذا النظام واشتماله على عدد كبير من الضرائب والرسوم المختلفة، وكل واحد منها له طريقة خاصة، وهو ما جعل التشريع الضريبي يتسم بالتعقيد.

3 - ضعف الإدارة الضريبية: وهذا ناتج عن قلة الكفاءة والتدريب، ونقص الوسائل، وعدم كفاية أجور الموظفين، مما أدى إلى حدوث ظواهر الفساد والتهرب والغش الضريبي، وبالتالي ضعف التحصيل الضريبي.

بالإضافة إلى هذه الأسباب التي دفعت إلى الإصلاح الضريبي، هناك أسباب أخرى نجملها فيما يلي⁽²³⁾:

4 - عدم ملائمة النظام الضريبي لمعطيات المرحلة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري (مرحلة التحول نمو اقتصاد السوق).

5 - عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار.

6 - ضعف العدالة الضريبية.

2.2 - أهداف الإصلاح الضريبي: وأما الأهداف المرتقبة من الإصلاح الضريبي فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 - العمل على تحقيق مبدأ العدالة الضريبية حسب دخول الأفراد والمؤسسات بغض النظر عن مصدر دخولهم.

2 - التحكم في النشاط الاقتصادي عن طريق إعطاء تحفيزات ضريبية مشجعة على ممارسة الأنشطة التي تحظى بالأولوية، واستخدام الضريبة كوسيلة لتوجيه الاستثمار نحو مجالات منتجة.

3 - العمل على إيجاد قواعد ضريبية موحدة للأنشطة الاقتصادية المتماثلة.

4 - العمل على وضع نظام ضريبي يتكيف مع الواقع الاقتصادي الوطني العالمي.

5 - ترشيد وعصرنة النظام الضريبي لتسهيل اندماج الاقتصاد الوطني وقدرته على المنافسة في المحيط الإقليمي والدولي بصفة عامة.

ويضاف إلى هذه الأهداف أهداف أخرى نجلها كالتالي⁽²⁴⁾:

6 - تبسيط النظام الضريبي.

7 - تخفيف العبء الضريبي.

8 - إيجاد إدارة ضريبية فعالة.

9 - محاربة الغش والتهرب الضريبي.

لقد حدثت إصلاحات ضريبية جذرية من خلال قانون المالية لسنة 1991 الذي تضمن ثلاثة أنواع من الضرائب⁽²⁵⁾:

- ضريبتين على الدخل هما: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وأما الضريبة الثالثة فتتمثل في الرسم على القيمة المضافة (TVA).

1 - فالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) تتميز بكونها: ضريبة سنوية، وحيدة، تفرض على الأشخاص الطبيعيين، بحيث تفرض على الدخل الصافي بعد طرح الأعباء التي يحددها القانون، وتعتبر ضريبة شخصية تصاعدية وهي كذلك ضريبة تصريحية تتوقف على تصريح سنوي من قبل الخاضعين لها⁽²⁶⁾.

تتمتع هذه الضريبة بالمزايا التالية⁽²⁷⁾: - الشفافية - البساطة - الاقتراب من العدالة

- الانسجام مع القواعد الضريبية الدولية، وهو يمكن المؤسسة الجزائرية من القدرة على التنافس مع المؤسسات الأجنبية.

- وتتراوح معدلات الضريبة الدولية على الدخل من 1% إلى 40%.

2 - وأما الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، فهي ضريبة تفرض على أرباح الشركات، وبالتالي فهي تعد ضريبة مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح التي تحققها الأشخاص المعنوية، وتعتبر عامة سنوية ونسبية⁽²⁸⁾.

- ومن مزايا هذه الضريبة، أنها تتمتع بالبساطة والشفافية والاقتراب من العدالة⁽²⁹⁾.

- وتتراوح معدلات هذه الضريبة بين 10% و 40%.

3 - الرسم على القيمة المضافة (TVA): إنها ضريبة تتم جبايتها من كافة المبيعات من السلع في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. والسمة المحددة لها هي خصم الضرائب التي تدفعها المنشآت على المدخلات المادية من الضرائب التي يجب عليها أن تدفعها من مبيعاتها... ويجري تحصيل إيراداتها على امتداد العملية الإنتاجية⁽³⁰⁾.

ونظرا لأن الضريبة على القيمة المضافة لا تؤثر على الأسعار التي تقوم المنشآت بدفعها في النهاية عن مدخلاتها، فإنها لا تشوه القرارات الخاصة بالإنتاج ولا تخلف عملية تضاعف أي «فرض ضريبة على ضريبة»⁽³¹⁾.

وقد كان الانتشار السريع للضريبة على القيمة المضافة، هو أكبر التطورات إثارة في مجال تحصيل الضرائب - وربما كان أكثرها أهمية - في الجزء الأخير من القرن العشرين؛ ولا يزال كذلك حتى الآن. ومنذ أربعين سنة مضت، كانت الضريبة على القيمة المضافة معروفة بالكاد خارج نطاق المناقشات النظرية والرسائل العلمية. وأما اليوم فهي مكون أساسي في نظام الضريبة فيما يزيد على 120 بلدا، وتوفر نحو ربع إيرادات الضرائب في العالم⁽³²⁾.

ويعتبر الرسم على القيمة المضافة، العنصر المهم في الإصلاح الضريبي في الجزائر بالنسبة للضرائب غير المباشرة، وقد عوض الرسم على رقم الأعمال الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TUGPS)⁽³³⁾.

وقد حدد المعدل الأقصى للرسم على القيمة المضافة بـ 40% وحدّه الأدنى بـ 7%.

وقد هدف المشروع من إصدار الرسم على القيمة المضافة إلى تحقيق ما يلي⁽³⁴⁾:

- تبسيط الضرائب غير المباشرة.
- تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض تكلفة الاستثمارات.
- تشجيع الاستثمارات والمنافسة من خلال حيادية وشفافية الضريبة.
- إعطاء دعم وحوافز للمؤسسة الجزائرية من أجل الدخول في الأسواق الخارجية عن طريق إلغاء العبء الضريبي عن التصدير.
- إيجاد الانسجام بين الضرائب غير المباشرة على المستوى المغربي والدولي.

ومن بين الإصلاحات التي تمت بالنسبة لنظام الضرائب في الجزائر: الدفع الجزافي (VF)، وهو عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات المقيمة بالجزائر، والتي تدفع مرتبات وأجور مستخدميها، وقد حدد معدل هذه الضريبة في البداية بنسبة 6%، وبالإضافة إلى الدفع الجزافي هناك الرسم على النشاط المهني (TAP) الذي أنشئ عام 1996، وقد عوض الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC)، والرسم على النشاط غير التجاري (TANC). وقد حدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2% من رقم الأعمال المحقق وتوجه حصيلته إلى الجماعات المحلية⁽³⁵⁾.

إن إصلاح النظام الضريبي الذي شرع في تنفيذه عام 1992، قد جاء في ركاب الإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل التحول نحو اقتصاد السوق، وقد تزامن ذلك مع أزمات وظروف اقتصادية، اجتماعية، سياسية، أمنية حرجة للغاية، أي أن ذلك الإصلاح لم يأت في ظرف عادي، ولذلك يصبح من الصعب الحكم على نجاحه من عدمه. ويمكن تلخيص صورة حالة الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة من خلال الجدول رقم (1) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال (1991-1994).

1994	1993	1992	1991	السنوات
				المؤشر الاقتصادي
0.9-	2.1-	1.6	1.2-	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
29.1	20.5	31.7	25.9	معدل التضخم
24.4	23.2	21.3	20.3	معدل البطالة
49.0	54.0	49.4	49.3	مؤشر السيولة في الاقتصاد PIB/M_2 (%)
46.1-	64.7-	14.1-	16.5	رصيد الموازنة العامة (مليار دج)
3.1-	5.4-	1.35-	1.95	رصيد الموازنة العامة / PIB (%)
4.4-	0.03-	0.1-	1.1	رصيد ميزان المدفوعات
29.5	25.7	26.7	27.9	إجمالي المديونية الخارجية (مليار دولار)
93.4	82.2	76.5	73.9	مؤشر خدمة الدين: خدمة الدين/إجمالي الصادرات (%)
2.6	1.5	1.5	1.6	احتياطي الصرف (مليار دولار)
3.4	2.1	2.1	2.6	احتياطي الصرف (شهر من الواردات)
16.2	17.5	20.1	20.4	متوسط سعر البرميل من النفط (دولار/برميل)
35.1	23.4	21.8	18.5	متوسط سعر الصرف السنوي (DA/\$)

المصدر: - من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الملاحق (1) و (2) و (3).
- بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول، مقدار العجز في الموازنة العامة والذي زاد خلال السنتين 1993 و 1994، وانعكس على نسب هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنتين بـ 5.92% و 4.5% على الترتيب، وهو ما يتجاوز اشتراط صندوق النقد الدولي الذي يرى بأن نسبة العجز الموازني لا بد أن تكون ما بين 1% و 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهكذا يتضح أن الجزائر وصلت إلى أكثر من ضعف ما يشترطه الصندوق خلال عامي 1993 و 1994.

يبين الجدول كذلك تزايد إجمالي المديونية الخارجية، ومن ثم تزايد مؤشر خدمة الدين الذي تجاوز 73% و 76% في عامي 1991 و 1992 على التوالي، ليواصل ارتفاعه إلى 82.2% وحتى إلى 93.4% خلال السنتين 1993 و 1994 على الترتيب، مما يعني أن خدمة الديون أصبحت تستحوذ على أكثر من 82% عام 1993 وعلى أكثر من 93% عام 1994، وهذا ما عمق من تدهور ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف الذي لم يعد

يكفي لأكثر من شهرين و 18 يوما عام 1991، وفي حدود شهرين وثلاثة أيام في عامي 1992 و 1993. مع العلم أن المستوى الملائم يتراوح بين 3 إلى 4 شهور⁽³⁶⁾. وقد ارتفع هذا المؤشر لأكثر من 3 أشهر عام 1994 بعد إمضاء الجزائر على اتفاقية تسهيل التمويل الموسع بتاريخ 27 ماي 1994.

إن موارد الميزانية العامة المتأتية من الجباية البترولية قد تأثرت أولا بأسعار البترول، التي شهدت انخفاضا مستمرا طيلة الفترة (1991-1994)، وتأثرت بارتفاع خدمات المديونية التي عملت على تخفيض قيمة المبالغ التي تفرض عليها جباية بترولية، ورغم أن هذه الجباية كان يمكن زيادتها بانخفاض قيمة الدينار أمام الدولار، إلا أن انخفاض أسعار البترول كان يلغي أثر الاستفادة من انخفاض قيم العملة لزيادة تلك الجباية. ومما عمق في عجز الموازنة العامة عدة عوامل منها: زيادة النفقات العامة الجارية والاستثمارية التي تعتمد على السلع المستوردة التي ارتفعت أسعارها بسبب انخفاض قيمة العملة، وكذلك بسبب زيادة معدلات التضخم المحلي الذي نجم عنه زيادة أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين.

ومما زاد في حرج موقف الموازنة العامة، ضعف الحصيلة الضريبية من الجباية العادية للأسباب الأمنية والتدهور في احتياطي الصرف، الذي أثر كثيرا على نشاط المؤسسات الإنتاجية العمومية التي عرفت شبه شلل تام ودخلت مرحلة تفكك، وهو ما انعكس على تدني معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، المتزامنة مع التضخم (stagflation)، وكذلك للأسباب الخاصة بضعف الجهاز الضريبي، من حيث وسائله المادية والبشرية، ولانتشار ظواهر التهرب والغش الضريبي والأنشطة غير القانونية.

ويمكن تلخيص أثر إصلاح النظام الضريبي على الحصيلة الضريبية المتأتية من الجباية العادية بمكوناتها المختلفة ومن الجباية البترولية خلال الفترة (1990-1994) من خلال الجدولين (a-2) و (b-2).

جدول (a-2): التطور النسبي للجباية العادية والبتروولية بالنسبة لجباية الدولة خلال (1994-1990).

إجمالي جباية جباية الدولة (%)	جباية بترولية (%)	إجمالي جباية عادية (%)	البيان السنة
100	50.7	49.3	1990
100	66.57	33.43	1991
100	64.04	35.96	1992
100	57.75	42.25	1993
100	53.45	46.555	1994

جدول (b-2): التطور النسبي لمكونات الجباية العادية خلال الفترة (1994-1990).

مواد أخرى للميزانية (%)	رسوم جمركية (%)	جباية غير مباشرة (%)	ضرائب مختلفة على رقم الأعمال (%)	تسجيل وطواع (%)	جباية مباشرة (%)	البيان السنة
-	15.54	14.00	34.34	5.71	30.42	1990
-	22.86	9.32	38.02	4.48	25.32	1991
-	25.03	8.41	36.73	4.28	25.55	1992
0.84	20.86	1.56	40.92	5.10	30.71	1993
0.54	24.76	4.93	45.00	3.57	21.21	1994

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الملحق (1).

بالنظر إلى معطيات الجدول (a-2) نلاحظ ما يلي:
أن هناك علاقة عكسية بين نسبتي الجباية العادية والجباية البترولية إلى جباية الدولة⁽³⁷⁾،
إذ كلما كانت نسبة الجباية العادية كبيرة كانت نسبة الجباية البترولية إلى جباية الدولة
صغيرة، فعندما بلغت نسبة الجباية العادية 49.3% من جباية الدولة عام 1990 وهي
أعلى نسبة لها خلال الفترة (1994-1990)، بلغت نسبة الجباية البترولية أدنى نسبة لها
خلال تلك السنة (50.7% من جباية الدولة)، بالنسبة للفترة (1994-1990) مع ملاحظة
أن نسبة الجباية البترولية كانت دائماً أكبر من نسبة الجباية العادية خلال سنوات تلك
الفترة.

ويعود ارتفاع نسبة الجباية العادية إلى جباية الدولة عام 1990 إلى ارتفاع نسبي في مكوناتها في تلك السنة مقارنة بالسنوات الأخرى للفترة (1990-1994)، إذ نجد أن نسبة الجباية غير المباشرة بلغت أعلى نسبة لها في تلك السنة، مقارنة بسنوات الفترة 14% من الجباية العادية، كما بلغت نسبة تسجيل وطابع 5.71% وهي أعلى نسبة لها خلال الفترة المذكورة، كما وصلت نسبة الجباية المباشرة إلى الجباية العادية إلى ثاني أعلى نسبة لها (30.42%) خلال الفترة المذكورة.

نلاحظ أن نسبة الجباية العادية إلى جباية الدولة قد وصلت إلى أدنى نسبة لها (33.44%) عام 1991، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الحاصل في كل من الجباية المباشرة والجباية غير المباشرة وتسجيل وطابع.

يلاحظ من الجدول (b-2) أن نسب مكونات الجباية العادية إلى تلك الجباية متباينة. إذ تأتي مساهمة الضرائب المختلفة على رقم الأعمال في الجباية العادية بأكبر النسب طيلة الفترة، فهي تحتل المرتبة الأولى، ويليهما في المرتبة الثانية الجباية المباشرة، ثم الرسوم الجمركية في المرتبة الثالثة، ثم الجباية غير المباشرة في المرتبة الرابعة ما عدا سنة 1993، التي تراجعت فيها إلى المرتبة الخامسة بعد تسجيل وطابع الذي جاء في المرتبة الرابعة في تلك السنة، وما عدا ذلك فهذه الرسوم تحتل المرتبة الخامسة دائما في مساهمتها في الجباية العادية خلال الفترة المذكورة. ويلاحظ من الجدول (b-2) أن الضرائب المختلفة على رقم الأعمال كانت في تزايد مستمر خلال تلك الفترة، على عكس نسب المكونات الأخرى التي كانت نسب مساهمتها في الجباية العادية غير منتظمة، فأحيانا تزيد وأحيانا تنخفض، وهو ما يؤثر على حصيلة الجباية العادية.

والخلاصة أن الفترة (1990-1994)، شهدت عجزا في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات والموازنة العامة، التي لم تتحسن حالتها وبقيت تعتمد في تغطيتها على الجباية من البترول بنسب أكبر من نسب الجباية العادية، التي شهدت تحسنا طفيفا بعد دخول الإصلاح الضريبي حيز التطبيق، خاصة في نسب الضرائب المختلفة على رقم الأعمال، وتحسن نسبي ضئيل في الرسوم الجمركية، وأمام هذا الوضع لم يكن أمام الجزائر حل إلا اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة.

سادسا: اتفاقية الاستعداد الائتماني stand by (برنامج التثبيت الاقتصادي)

27 ماي 1994:

ومدتها سنة، وتحصلت الجزائر على 457.20 وحدة سحب خاصة (DTS) بموجب هذه الاتفاقية⁽³⁸⁾.

وكان هذا الاتفاق يهدف بشكل عام إلى ما يلي⁽³⁹⁾:

- التحكم في التضخم عن طريق إدارة الطلب الكلية بطريقة أفضل، وتوفير الشروط اللازمة بتوسيع مجال العرض.
- البحث عن إعادة الاستقرار لميزان المدفوعات، الذي يعتبر الهدف الرئيسي لصندوق النقد الدولي لضمان تسديد الدولة لحقوق دائنيها.
- من أجل القضاء على التضخم، يجب أولا القضاء على عجز الموازنة العامة، وذلك بوضع سياسة تقييدية صارمة لزيادة الادخار العمومي، من أجل إنعاش الاستثمار واستعادة النمو الاقتصادي.
- تخفيض الإنفاق العام وتنمية عوائد الموازنة العامة، من خلال الإصلاحات الجبائية.
- إتباع سياسة نقدية انكماشية وتحقيق معدلات فائدة موجبة.
- تحرير الأسعار وإلغاء الدعم، وفي هذا الصدد تم تعديل أسعار الدعم بنسبة 98%، والتخلي عن الأسعار الإدارية، ومن ثم تم تحرير أسعار المدخلات الزراعية وأسعار السكنات الاجتماعية⁽⁴⁰⁾.
- تحويل مؤسسات القطاع العمومي ليعمل ضمن نظام اقتصادي غير احتكاري، وأصبحت خاضعة للمنافسة ولقواعد القانون التجاري، وفتح هذه المؤسسات بصفة موسعة للشركاء الخواص والأجانب والوطنيين.
- فتح المجال لخصوصية المؤسسات العمومية بشكل كلي أو جزئي.
- إدخال نظام التعويم على صرف العملة المحلية وتخفيض قيمتها، وفي هذا الصدد تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% بالنسبة للدولار عام 1994 واستمرت قيمة الدينار في التدهور حتى وصلت إلى 79.76 دينار مقابل 1 دولار أمريكي عام 2002.
- السياسة الضريبية: تم توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتخفيض الضريبة على الدخل الفردي، إلى غير ذلك من التعديلات التي أجريت على النظام الضريبي من إعفاءات وغيرها.

سابعاً: اتفاقية تسهيل التمويل الموسع (برنامج التعديل الهيكلي)⁽⁴¹⁾:

22 ماي 1995 ويمتد لغاية 21 ماي 1998، وقد تحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض بمبلغ 1169.28 وحدة حق سحب خاصة (DTS)، وقد كان هذا الاتفاق يهدف إلى ما يلي :

- تحقيق نمو اقتصادي ومستوى تشغيل عال.
- تحقيق الاستقرار المالي واستعادة توازن ميزان المدفوعات وتحسين مستوى احتياطي الصرف الأجنبي.
- تخفيض معدل التضخم إلى مستوى يقترب من مستواه على المستوى العالمي.
- مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية للمؤسسات الاقتصادية العمومية الصناعية والشروع في خوصصة قسم منها وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، وقد تم وضع إجراءات أو سياسيات متناسقة لتحقيق الأهداف السابقة نذكر منها:

1 - إتباع سياسة موازنة وضرائب صارمة، من أجل الوصول إلى تقليص عجز الموازنة العامة، والعمل على تحسين الإيرادات الجبائية عن طريق تحسين النظام الضريبي من جهة توسيع وعائه وترقية أدائه، والعمل كذلك على تقليص النفقات العامة عن طريق إلغاء دعم أسعار السلع والخدمات المدعمة وتخفيض نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، والتحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي عن طريق تجميد التوظيف في هذا القطاع والتوقف عن زيادة الأجور.

2 - إتباع سياسة نقدية صارمة (تقيدية)، والتوقف عن الإصدار النقدي الجديد لتمويل النفقات الحكومية، والوصول إلى معدلات فائدة موجبة، وإتباع نظام سعر الصرف مرن.

3 - إصلاحات هيكلية مبنية على تعميق تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار الداخلية، وإصلاح النظام المصرفي، وخوصصة المؤسسات العمومية.

4 - الإصلاح الضريبي: منذ أن وضع الإصلاح الضريبي حيز التنفيذ عام 1992، والجزائر تشهد إجراء تحسينات عليه لتدارك نقاط الضعف فيه، فعند كل قانون مالية سنوي نجد تعديلات أو إلغاء أو إتمام تمس أنواعا من الضرائب، بالتخفيض من معدلاتها، أو منح إعفاءات لأنشطة معينة أو فئات اجتماعية معينة، أو مراجعة للتعريفات الجمركية وغير ذلك، ويبقى السؤال هنا: إلى أي مدى تطورت نسب مكونات الجباية العادية، وبالتالي تطور حصيلة الجباية العادية ونسبتها إلى حصيلة جباية الدولة؟

وللتعرف على مدى التطور الذي طرأ على حصيلة الجباية العادية خلال الفترة (1994-1998)، نستعين بالجدول التالي:

جدول (a-3): التطور النسبي للجباية العادية إلى جباية الدولة خلال الفترة (1998-1994)

إجمالي جباية الدولة (%)	جباية بترولية (%)	إجمالي جباية عادية (%)	البيان السنة
100	53.45	46.55	1994
100	57.88	42.12	1995
100	63.60	36.40	1996
100	64.29	35.71	1997
100	52.08	47.92	1998

جدول (b-3): التطور النسبي لمكونات الجباية العادية إلى الجباية العادية خلال الفترة (1998-1994)

جباية أموال الدولة (%)	موارد أخرى للميزانية (%)	رسوم جمركية (%)	جباية غير مباشرة (%)	ضرائب مختلفة على رقم الأعمال (%)	تسجيل وطوابع (%)	جباية مباشرة (%)	البيان السنة
-	0.54	24.76	4.93	45.00	3.57	21.21	1994
-	1.08	32.15	6.9	33.65	2.62	23.61	1995
-	1.27	26.60	1.32	44.07	3.15	23.58	1996
-	1.34	22.87	0.25	46.37	3.37	25.97	1997
1.70	1.18	22.12	0.15	44.98	3.41	26.44	1998

المصدر : الجدول (a-3) و (b-3) أعدهما الباحث بناء على معطيات الملحق (1).

من خلال هذا الجدول، يظهر أن نتائجه لم تختلف على العموم عن نتائج التطور النسبي لمجموعة الجباية العادية والجباية البترولية للفترة (1994-1990)، إذ ظلت خلال طوال سنوات الفترة (1998-1994) نسب الجباية البترولية إلى جباية الدولة أعلى من نسب الجباية العادية.

ونجد أن نسب ضرائب مختلفة على رقم الأعمال ظلت تحتل المراتب الأولى خلال سنوات الفترة كلها، وحدث تحسن في نسب الرسوم الجمركية خلال السنتين 1994 و 1995، بشكل متصاعد في هاتين السنتين ثم أصبحت تتناقص من سنة لأخرى طيلة السنوات الأخرى.

فقد كانت نسب هذه الرسوم تحتل المرتبة الثانية خلال السنوات الثلاثة الأولى، لتأتي بعدها في المرتبة الثالثة نسب الجباية المباشرة، وحدث تقهقراً في مرتبة الرسوم الجمركية إلى المرتبة الثالثة بعد الجباية المباشرة خلال السنتين الأخيرتين من المرحلة المدروسة (1994-1998)، ويلاحظ على هذه الجباية أنها كانت بشكل عام في تزايد من سنة لأخرى ما عد عام 1996، الذي انخفضت فيه قليلاً لتستأنف تصاعدها بعد ذلك في نهاية المرحلة. وقد جاءت نسب الجباية غير المباشرة في المرتبة الرابعة في السنتين 1994 و 1995، ويلاحظ على نسب هذه الضرائب أنها في تناقص مستمر خلال الفترة المذكورة، حيث احتلت المراتب الرابعة والسادسة والسابعة على التوالي في السنوات الثلاثة الأخيرة، ويلاحظ على هذه الأخيرة التزايد المستمر طيلة الفترة (1994-1995).

أما نسب موارد أخرى للميزانية، فيلاحظ أنها في تصاعد مستمر خلال السنوات (1994-1997)، وقد انخفضت في السنة الأخيرة (1998)، ويلاحظ أنها تفوقت على نسب الجباية غير المباشرة خلال السنتين 1997 و 1998، إذ جاءت في المرتبة الخامسة سنة 1997، في حين جاءت الضرائب غير المباشرة في المرتبة السادسة في تلك السنة.

ولم يحدث تحسن في حالة الموازنة العامة إلا في سنتي 1996 و 1997، وما عدا هاتين السنتين كانت الموازنة العامة في حالة عجز، وكما أشرنا سابقاً فإن الإصلاحات الضريبية قد استمرت إلى يومنا، ولكن هل أدى ذلك إلى تحسين الوزن النسبي للجباية العادية بالنسبة لجباية الدولة؟ بمعنى آخر هل نجحت الإصلاحات في التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية لتمويل الموازنة العامة؟

للإجابة على هذا السؤال، نستعرض التطور النسبي الذي طرأ على الجباية العادية ومكوناتها والجباية البترولية خلال الفترة (1998-2007)، وهي فترة نعتقد أنها كافية للحكم على نجاح الإصلاحات الضريبية. ويجب التذكير أن هذه الفترة قد ارتبطت في معظم سنواتها بارتفاع عائدات المحروقات، وتبنت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمد على إنجاز المشاريع الكبرى، مثل الطريق السريع شرق غرب، ومشاريع تحلية مياه البحر وبناء السدود، وتنمية الهضاب العليا، ومشاريع الإسكان الاجتماعي والسكن الريفي، بالإضافة إلى النفقات المعتادة، كالنفقات على التعليم والصحة والأمن

والدفاع وغير ذلك، وهو ما نتج عنه نفقات عامة ضخمة، مما جعل الموازنة العامة تعرف عجزاً طيلة الفترة (1998-2007). ولمواجهة هذا العجز، خصص عام 2000 صندوق يسمى صندوق ضبط الموارد، وهو يعتمد على جباية بترولية توجه لهذا الصندوق، كاحتياطات لمجابهة العجز الذي يمكن أن يحصل في حصيله جباية الدولة المتكونة من الجباية العادية والجباية البترولية.

جدول (a-4): التطور النسبي للجباية العادية والبتروولية بالنسبة لجباية الدولة خلال الفترة (2007-1999)

إجمالي جباية الدولة (%)	جباية بترولية (%)	إجمالي جباية عادية (%)	البيان السنة
100	61.63	38.37	1999
100	65.86	34.14	2000
100	65.41	34.59	2001
100	65.02	34.98	2002
100	59.76	40.24	2003
100	58.81	41.19	2004
100	57.49	42.51	2005
100	55.13	44.87	2006
100	55.29	44.71	2007

المصدر: من إعداد الكاتب بناء على معطيات الملحق (1).

جدول (b-4): التطور النسبي لمكونات الجباية العادية خلال الفترة (1999-2007).

البيان السنة	جباية مباشرة (%)	تسجيل وطوابع (%)	ضرائب مختلفة على رقم الأعمال (%)	جباية غير مباشرة (%)	رسوم جمركية (%)	موارد أخرى للميزانية (%)	جباية أملك الدولة (%)
1999	22.77	3.89	46.65	0.19	23.64	1.11	1.75
2000	22.07	4.34	46.13	0.14	24.22	1.32	1.77
2001	22.32	3.83	41.46	0.10	23.47	0.92	7.90
2002	23.07	3.85	44.44	0.15	26.05	0.84	1.60
2003	22.30	3.42	41.86	0.13	25.47	0.69	6.12
2004	24.05	3.25	45.09	0.11	22.69	0.64	4.17
2005	25.33	2.95	46.98	0.13	21.56	0.65	2.40
2006	32.23	3.16	44.85	0.13	15.21	0.61	3.81
2007	32.98	3.58	44.13	0.11	16.86	0.62	1.72

المصدر: من إعداد الكاتب بناء على معطيات الملحق (1).

- الملاحظ أن نسبة الجباية العادية إلى جباية الدولة ظلت أقل من نسب الجباية البترولية طيلة فترة 1999-2007، وبالتالي بقيت الجباية البترولية مهيمنة على حصيلة ميزانية الدولة كما كان في السابق.
- هناك تحسن في الجباية العادية خلال (2003-2007) ولكن بنسب طفيفة.
- ظلت نسب الجباية المتأتية من الضرائب المختلفة على رقم الأعمال هي المهيمنة بالدرجة الأولى في مكونات الجباية العادية، وقد أخذت شكلا متذبذبا طيلة السنوات من 2001 إلى 2007.
- استقرت الجباية المباشرة خلال (1999-2001)، ثم تحسنت خلال (2007-2003)، وقد احتلت المرتبة الثانية خلال (2004-2007) يعد أن كانت في المرتبة الثالثة بعد الرسوم الجمركية خلال (2000-2003).
- الرسوم الجمركية احتلت المرتبة الثانية في السنوات 1999-2003، ثم أخذت اتجاهها متناقصا من سنة 2003 إلى سنة 2006، ويجب الإشارة هنا إلى حجم الخسائر المحتملة في الرسوم الجمركية نتيجة التفكيك التعريفي في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي⁽⁴²⁾.

حيث من المتوقع أن تخسر الخزينة العمومية خلال السنوات 2005، 2006، 2007 و 2008 المبالغ التالية على الترتيب مقدرة بمليارات الدنانير الجزائرية 10.5 و 10.5 و 14.7 و 17.6، وإذا ما أضفنا إلى هذه الأرقام الخسائر المحتملة في القيمة المضافة (TVA) على الواردات، فإن الخسائر الإجمالية للرسوم الجمركية من المتوقع أن تكون في تلك السنوات المذكورة كما يلي: 11.5 و 11.5 و 16.1 و 19.3، وهو ما يشكل خسارة في الرسوم الجمركية بالنسبة لجباية الدولة 0.74%، 0.69% و 0.91% في السنوات 2005، 2006 و 2007 على الترتيب، ومن المتوقع أن تبلغ خسائر الخزينة العمومية الناتجة عن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الاتحاد الأوروبي، متضمنة الرسم على القيمة المضافة على هذه الواردات خلال نهاية فترة الاتفاق عام 2017 مبلغ 381.105 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 4.47% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2006⁽⁴³⁾، ويمثل قيمة 5.25 مليار دولار أمريكي بواقع سعر الصرف لعام 2006، الذي كان يعادل في نهاية تلك السنة 72.6464 دينار مقابل 1 دولار وهكذا يتضح لنا حجم الخسارة التي يمكن أن تلحق بالموازنة العامة نتيجة انخفاض الرسوم الجمركية.

- أما نسب الجباية المحصلة من كل من التسجيل والطوابع، والجباية غير المباشرة، والجباية من الموارد الأخرى ومن أملاك الدولة، فيلاحظ أن نسبها ظلت منخفضة وعرفت تذبذباً طيلة الفترة (1999-2007).

وبمقارنة تطور مبالغ الجباية العادية وجباية الدولة والإنفاق العام بالقيمة الاسمية بين 1990 و 2007، نجد أن الجباية العادية قد زادت بـ 10,9 مرة وزادت جباية الدولة بـ 12 مرة تقريباً، أما الإنفاق العام فقد زاد بـ 21,7 مرة، مما يدل على عدم مواكبة الجباية العادية وجباية الدولة للإنفاق العام.

يتضح مما سبق، أن الإصلاحات الضريبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية لم تصل بعد للنتائج المرجوة منها، فما زالت الغلبة لنسبة الجباية البترولية كنسبة من جباية الدولة، ونعتقد أن سبب ذلك يعود إلى ما يلي:

- ☐ ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين.
- ☐ ضعف الإدارة الضريبية.
- ☐ تفشي الفساد والتهرب والغش الضريبي.
- ☐ استفحال الأنشطة غير القانونية (السوق الموازية).
- ☐ خسارة في الرسوم الجمركية نتيجة التفكيك التعريفي الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، بشكل متزايد من سنة لأخرى منذ عام 2005.

إذ من المحتمل أن تصل خسائر الخزينة العامة من رسوم جمركية على واردات الاتحاد الأوروبي، مضافا إليها رسوم القيمة المضافة على تلك الواردات: في سنة 2010⁽⁴⁴⁾ إلى مبلغ 107.74 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 1.48 مليار دولار بواقع سعر الصرف 1 دولار 72.6464 دج لسنة 2006.

□ التوسع في الإعفاءات الضريبية.

□ ضعف نمو النشاط الاقتصادي، إذ ما زالت الاستثمارات الخاصة الوطنية والاستثمارات الأجنبية لم ترق إلى المستوى المطلوب في شتى المجالات والمناطق.

الخاتمة:

لقد لاحظنا من خلال هذه الدراسة، أن الاقتصاد الجزائري تحول من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد يقوم على قانون الطلب والعرض (اقتصاد السوق)، في ظل ضغوط اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة للغاية، وتم القيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية منذ 1994، إذ أدخلت عملية الخصخصة على أغلب المؤسسات الإنتاجية التابعة للقطاع العام، وتم تحرير الأسعار وإلغاء الدعم عن معظم السلع والخدمات ذات الاستعمال الواسع، وتحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف الأجنبي، والسماح للقطاع الخاص الوطني والأجنبي بإنشاء البنوك ومؤسسات التأمين، والعيادات الصحية، والمدارس التعليمية، كما سمح ذلك الإصلاح بإدخال تعديلات جذرية على مستوى الجهاز الإداري، وعلى مستوى التشريع الضريبي، لجعله يتكيف مع معطيات اقتصاد السوق على المستوى المحلي والعالمي ابتداء من 1992، وقد استمرت الإصلاحات للنظام الضريبي إلى يومنا هذا، وقد كان الهدف من تلك الإصلاحات الضريبية هو تبسيط الضريبة وتخفيف عبئها وتفعيل الأجهزة الإدارية القائمة عليها، وتشجيع النشاط الاقتصادي الوطني والأجنبي لتوسيع الوعاء الضريبي، وزيادة حصيلة الجباية العادية وجعلها قادرة على مواجهة الإنفاق العام المتزايد من سنة لأخرى، نتيجة تزايد السكان ومتطلباتهم العمومية.

ولقد تأكدنا من خلال دراسة تطورات الجباية العادية بمكوناتها المختلفة، أنها لا تزال بعيدة عن الأهداف المرجوة منها رغم ما أدخل من إصلاحات على النظام الضريبي منذ 1992 لأسباب تتعلق بالنظام الضريبي وبالإدارة الضريبية، وأخرى تتعلق بدفعي الضريبة عن طريق اللجوء إلى الرشوة والتهرب والغش الضريبيين، وانتشار التجارة الفوضوية (السوق السوداء).

الهوامش:

- 1 - المديرية العامة للضرائب، تطور أسعار البترول خلال الفترة (1980-1990).
- 2 - وزارة المالية، وثائق داخلية، تطور الجباية البترولية خلال الفترة (1980-1990).
- 3 - عبد المجيد بوزيدي، ترجمة جريبب أم الحسن، تسعينات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص ص 20-22، بتصرف.
- 4 - قد يعود ذلك إلى عدم انتشار العادات المصرفية، أو لعدم انتشار الجهاز المصرفي وصعوبة التعامل معه جراء ثقل إجراءات السحب والدفع، وعدم كفاءة العنصر البشري العامل في المصارف، ولعدم الحفاظ على سرية معاملات الزبائن وارتفاع نسب الأمية، وقد يكون ذلك أيضا بسبب انتشار الأنشطة الخفية والتهرب من دفع الضرائب والرسوم وغير ذلك.
- 5 - عبد المجيد بوزيدي، المرجع السابق، ص 16، بتصرف.
- 6 - ميموني سمير، الشراكة الأوروبية متوسطة بين الطموحات والواقع، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص 154.
- 7 - بالنسبة للجزائر كانت مع نهاية المخطط الخماسي الثاني عام 1989م.
- 8 - هشام ياس شعلان، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2004، ص 31.
- 9 - هشام ياس شعلان، المرجع نفسه، ص ص 40-42 مع بعض التصرف.
- 10 - رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985، ص 285.
- 11 - هشام ياس شعلان، المرجع السابق، ص ص 131-132.
- 12 - رمزي زكي، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000 ص ص 159-160، بتصرف.
- 13 - عبد الستار عبد الحميد سلمي، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتنشيط الاقتصادي في مصر، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2001، ص ص 98-99.
- 14 - هشام ياس شعلان، المرجع السابق، ص ص 134-135.
- 15 - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مطبعة دار هومة، الجزائر، ص ص 39-58.
- 16 - عبد الستار عبد الحميد سلمي، المرجع السابق، ص 99، بتصرف.
- 17 - أنظر: ميموني سمير، مرجع سابق ص 185.
- وانظر كذلك: باري عبد المجيد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الهيكل المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 125.
- 18 - قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.
- 19 - ميموني سمير، مرجع سابق، ص 159.
- وعبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، ومجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 12، فيفري 2009، الجزائر، ص 65.

- 20 - ميموني سمير، المرجع السابق، 159
- 21 - حكومة السيد بلعيد عبد السلام.
- 22 - هشام ياس شعلان، مرجع سابق، ص 134.
- 23 - هشام ياس شعلان، المرجع نفسه، ص ص 137-139، بتصرف.
- 24 - ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، بالفترة (1992-2003)، منشورات بغداد، بدون تاريخ، ص 21.
- 25 - ناصر مراد، المرجع نفسه، ص 40.
- 26 - ناصر مراد، المرجع نفسه، ص 46.
- 27 - لمزيد من التفصيل أنظر المرجع نفسه، ص ص 47-48.
- 28 - لمزيد من التفصيل أنظر المرجع نفسه، ص ص 48-49.
- 29 - أنظر المرجع نفسه، ص ص 69-70.
- 30 - أنظر المرجع نفسه، ص ص 70-71.
- 31 - ليام إبريل، مايكل كين، جان - بول بودان وفكتوريا سامرز، إغراء الضريبة على القيمة المضافة، التمويل والتنمية، العدد 2، المجلد 39، جوان 2002، ص 44.
- 32 - المرجع نفسه، ص 44.
- 33 - المرجع نفسه، ص 44.
- 34 - بلهاشمي خيرة، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الموازنة العامة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 262.
- 35 - ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص 86، بتصرف.
- 36 - أنظر المرجع نفسه، ص ص 102، 104، 105 و 106.
- مؤشر خدمة الدين وصل 93.4% قبل إمضاء الجزائر stand by بتاريخ 27 ماي 1994، ويعد حصول الجزائر على تسهيل التمويل الموسع انتقل ذلك المؤشر إلى 47.1%.
- 37 - رمزي زكي، الاحتياطات الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص 38.
- 38 - جباية الدولة = الجباية العادية + الجباية البترولية.
- 39 - Ammar Belhimer, La Dette extérieure d'Algérie. Edition Casbah. Alger. 1997. p202.
- 40 - عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.
- 41 - Ammar Belhimer. op.cit, p215.
- 42 - ميموني سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص 163-165، بتصرف.
- 43 - المرجع نفسه، بتصرف.
- 44 - من حسابات الباحث بناء على معطيات الجدول (76) من البحث الذي قدمه ميموني سمير مرجع سبق ذكره ص 217، وبالنسبة لسعر الصرف اعتمدنا على: Bulletin statistique trimestriel, Bank of Algeria N° 1, septembre, 2007, p 15.
- 45 - من حساب الباحث بالاعتماد على :
 - 1 - ميموني سمير، المرجع السابق، ص 217.
 - 2 - Bulletin statistique trimestriel, op.cit, p15.

المراجع:

أولا: المراجع العربية

1 - الكتب:

- 1 - بوزيدي عبد المجيد، ترجمة جريبب أم الحسن، تسعينات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999.
- 2 - رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985.
- 3 - رمزي زكي، انفجار العجز، عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000.
- 4 - رمزي زكي، الاحتياطات الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.
- 5 - سلمي عبد الستار عبد الحميد، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتنشيط الاقتصادي في مصر، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2001.
- 6 - ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)، منشورات بغدادي، الجزائر، بدون تاريخ.
- 7 - ناصر مراد، فعالية النظام بين النظرية والتطبيق، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2003.
- 8 - شعلان هشام ياس، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2004.

2 - الوسائل الجامعية:

- 9 - باري عبد المجيد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الهيكل المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.
- 10 - بلهاشمي خيرة، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الموازنة العامة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- 11 - ميموني سمير، الشراكة الأورومتوسطية بين الطموحات والواقع، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.

3 - المجلات:

- 12 - ليام إيريل، مايكل كين، جان - بول بودان، وفكتوريا سامرز، إغراء الضريبة على القيمة المضافة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، المجلد 39، 2002.
- 13 - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 12، فيفري، 2009.

4 - النشريات الرسمية والتشريعات:

- 14 - وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، تطور أسعار البترول.
- 15 - وزارة المالية، وثائق داخلية، تطور الجباية البترولية للفترة (1980-1990).
- 16 - قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.
- 17 - التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، أكتوبر 2007.
- 18 - التقرير السنوي 2007، التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، أكتوبر 2008.

ثانيا: المراجع بالفرنسية:
1 - الكتب:

19 - Ammar Belhimer, La Dette extérieure d'Algérie, Edition Casbah, Alger 1997.

2 - النشريات الرسمية:

- 20 - Bulletin statistique trimestriel, Banque d'Algérie, N° 1 septembre 2007.
- 21 - Rapport 2001, Evolution économique et monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2002.
- 22 - Ministère des finances, Evolution des recettes, fiscales de l'état .
- 23 - Ministère des finances, D.G.I, Annuaire statistique .
- 24 - Ministère des finances, D.G.I, Evolution des recouvrements, affectés à l'état (1993-2004).